دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي
المصدر:	مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية
الناشر:	مركز جيل البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	صحراوي، فايزة
المجلد/العدد:	ع5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	مارس
الصفحات:	57 - 64
رقم MD:	706217
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية المقارنة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/706217

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي

أ. صحراوي فايزة -جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان-

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ماهية السياسة الخارجية المقارنة، في محاولة لإلقاء الضوء على أهمية المقارنة في تحليل الظواهر السياسية عموما وظاهرة السياسة الخارجية تحديدا، وذلك من خلال مناقشة أهمية المنهج المقارن في الدراسات والتحليلات السياسية، علاوة على معالجة نشأة وتطور المقاربة المقارنة للسياسة الخارجية، مفهومها، وأهدافها العلمية والعملية.

Abstract:

This study discusses the essence of comparative foreign policy, in an attempt to shed light on the importance of the comparison in the analysis of political phenomena generally and the phenomenon of foreign policy specifically, through the discussion of the importance of comparative approach in the political studies and analyses, moreover to addressing the emergence and evolution of the comparative approach of foreign policy, its concept, and its scientific and practical goals.

مقدمة:

يعود ظهور الدراسات المقارنة في حقل العلاقات الدولية بشكل عام وميدان السياسة الخارجية على نحو خاص لأول مرة إلى منتصف ستينات القرن المنصرم، أين جعلت هذه الدراسات تركيزها على الأبعاد الزمكانية للمقارنة، أي مقارنات السياسات الخارجية عبر الدول، إلى جانب مقارنات السياسة الخارجية عبر الوقت، وفق مستويات تحليل معينة تهدف إلى إعطاء تفسير أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية يتجاوز التحليل إلى مستويات عالية من التعميم.

من هذا المنطلق، صُمّم هذا البحث ليكون بمثابة مقدمة في السياسة الخارجية المقارنة، في محاولة لإلقاء الضوء على أهمية المقارنة في تحليل الظواهر السياسية عموما وظاهرة السياسة الخارجية تحديدا، وذلك من خلال مناقشة أهمية المنهج المقارن في الدراسات والتحليلات السياسية، علاوة على معالجة نشأة وتطور المقاربة المقارنة للسياسة الخارجية، مفهومها، وأهدافها العلمية والعملية.

١ - المنهج المقارن في الدراسات السياسية:

لقد أجمعت معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية على أن الحقبة الزمنية التي ظهر فيها المنهج المقارن تعود إلى العصر اليوناني، إذ يدلل تاريخ الفكر السياسي على أن المنهج المقارن في الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسي، حيث كان

"أرسطوAristo" من أوائل المفكرين الذين أخذوا به عندما تعرض لدراسة ومناقشة مجموعة من الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة[1]، ورأى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية ومقارنة ما بينها من نقاط اختلاف وائتلاف. هذا ووجد المنهج المقارن إسهاما كبيرا في القرون الوسطى من قبل بعض المفكرين المسلمين على سبيل "ابن خلدون" و"الفارابي"، فالأول استخدمه في دراسته المقارنة لأجيال الدولة في إطار ما أسماه بالعصبية ضمن مقولتي الإكراه والإقناع[2]، والمنهج بتعبيره هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر[3]، أما الثاني فقد استعمله للموازنة بين الدول الفاضلة والدول الضالة في مقولة السعادة[4].

وفي العصر الحديث، استخدم المنهج المقارن من طرف "نيكولا ماكيافللي Nicolas Machiavel" في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز Tomas Hobbes" و"مونتسكيو Montesquieu" المقارنة، واعتمد "كارل ماركس Karl Marx" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد "أليكسي دو توكفيل Alexis de Tocqueville" و"جيمس برايس *James Bryce*" في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية، لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة النابعة من خلفياتهما الأوروبية[5]. كما قارن "روبرت دالRobert Dahl " في دراساته عن الديمقراطية بين الخصائص الاقتصادية والثقافية والتجارب التاريخية للعديد من الأمم المعاصرة، في مسار لاكتشاف تركيبات الظروف والسمات التي ترتبط بذلك الشكل من أشكال الحكومة. وقارن منظرون آخرون في محاولتهم لتفسير الفروق بين أفعال وإنجازات الأنظمة السياسية، بين الأنظمة الدستورية والأنظمة الاستبدادية، الديمقراطيات ثنائية الأحزاب مع الديمقراطيات متعددة الأحزاب، والحكومات المستقرة مع الأنظمة المزعزعة[6].

علاوة على ذلك كان للقرآن الكريم السبق في استخدام المقارنة للاتعاظ والاعتبار، فقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين[7]، على سبيل المثال في قوله تعالى: "وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾"[8]. إن القرآن الكريم عرض علينا حالة تلك القرية في ماضيها وحاضرها

---

[1] إسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط.٠١، ٢٠٠٢، ص.١٣٩.

[2] عبد الناصر جندلي، تقنيات **و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥، ص.ص. ١٧٠-١٧١.

[3] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.٠٢، ٢٠١٠، ص. ٩٢.

[4] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٧١.

[5] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: د.د.ن.، ١٩٩٧، ص.ص. ٧٣-٧٤.

[6] جبراييل إيه. آلموند و جي. بنجهام باويل الإبن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، تر. هشام عبد الله، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.٠١، ١٩٩٨، ص.ص. ١٥-١٦.

[7] محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٧٤.

[8] **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآيات: ١٦٣ و١٦٥.

متخذا من مفهوم الهلاك والدمار إطارا للمقارنة، مرجعا سبب ذلك إلى الظلم الذي يعتبر هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع، وهذه مقارنة للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن[1].

تأسيسا على ما تقدم، الملاحظ أن الدراسات المقارنة قد احتلت مكانة مهمة في مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، وإن اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير أنها تكاد تنطلق جميعها من أدبيات "جون ستيوارت ميل John Stuart Mill" الذي عرفها على أنها: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[2]. فضلا عن ذلك، يجادل "جوزيف لابالومبارا Joseph LaPalombara" في كتاباته، بأن "عملية المقارنة تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها"[3]. وهو ما يشير إلى أن الدراسة المقارنة والمنهج المقارن لا تقتصر وظيفتهما على تحديد أوجه التشابه والاختلاف فقط، إنما تتجاوز ذلك لتقوم أيضا بوصف الظواهر السياسية بغية فهمها، وتفسيرها في محاولة للتنبؤ بها.

على صعيد آخر، فإذا كانت المقارنة تعني في أوسع معانيها عملية اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المختلفة، تجدر الإشارة هنا إلى أن المقارنة تعني منطقيا أن الظواهر التي تتم مقارنتها تشترك في حد أدنى من الخصائص على الأقل حتى و إن كانت خاصية واحدة فقط، بمعنى أنه ليس من المقبول بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية تتخذها أساسا للمقارنة، إذ لابد من وجود قدر من التشابه والاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المختلفة تماما ولا الظواهر المتشابهة تماما[4].

من خلال ما تم التطرق إليه، يتضح أن المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية هو مجموعة من القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها[5]، يشير إلى تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر[6]. وعموما تتمثل خطوات المنهج المقارن في ما يلي[7]:

- تحديد المشكلة واختيار وحدات التحليل الخاضعة للمقارنة.

- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات.

- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية.

---

[1] محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٧٤.

[2] نقلا عن: بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية (دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، و الاقترابات)**، الجزائر: كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، ط.٠١، ٢٠١١، ص. ٩١.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4] محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.: ٧٠-٧١.

[5] **المرجع نفسه**، ص. ٧٦.

[6] **نفس المرجع**، ص. ٧١.

[7] للمزيد حول خطوات المنهج المقارن أنظر في: بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩٣، ومحمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص. ٧٦-٨٢.

- جمع البيانات.

- الشرح والتفسير.

تبعا لذلك، يمكن القول أن المقارنة تعد بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي، بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي على حد تعبير "ألكس دي توكفيل [1]. وهي على هذا النحو، تعتبر واحدة من المبادئ المشتركة الكامنة وراء الكثير من الأبحاث، إن لم يكن جميع البحوث في العلوم الاجتماعية. فحتى الآن، يحتاج المرء إلى أن يدرك وفي كل وقت أن هذا يشير إلى "المنطق The Logic" الذي يُوجد بشكل منهجي إجابات على أسئلة تعقيدات الواقع، هذا المنطق قد تم بالفعل استخدامه لفترة طويلة، ووُصف من قبل "جون ستيوارت ميل" بأساليب الاتفاق والاختلاف، ومن ثم فللمقارنة تمثل أداة للتأكد من صحة أو تزييف العلاقات بين ظاهرتين، كون المنطق يعتبر جزء لا يتجزأ من المنهج المقارن، بالتشديد على الأهمية الحاسمة للصلة بين سؤال البحوث من جهة، وتصميم البحوث من جهة أخرى، وما دمنا بحاجة للحد من تعقيد الواقع، وبالتالي، السيطرة على الاختلاف، فإن هذا ما يسمح به المنهج المقارن[2].

وحسب "سارتوري Sartori"، نحن بحاجة إلى المقارنة من أجل السيطرة على الوحدات المرصودة من التنوع والتباين أو المتغيرات التي تشكل العلاقة النظرية. في الحقيقة، ما يحاوله الباحث، هو تحديد الشروط الضرورية والكافية التي بموجبها تحدث العلاقة في الواقع، وهذا من شأنه أن يستتبع افترض الباحث أن جميع الأشياء الأخرى (أو: الشروط) متساوية فيما عدا العلاقة قيد الاستعراض التجريبي[3]. من وجهة النظر هذه، يبدو من المعقول استنتاج كما فعل "دالتون Dalton"، أنه يكاد يكون من المستحيل تصور العمل التفسيري الجاد في العلوم السياسية والاجتماعية بأنه ليس مقارنا، على الأقل بشكل ضمني[4].

المنهج المقارن لعلم السياسة هو بحد ذاته غير حصري، لكن إذا نتابع فكرة أن المفاهيم المستمدة من النظريات حول العالم الواقعي تحتاج إلى التحقيق فيها من قبل وسائل السيطرة على الاختلاف كما هو ملاحظ في العالم الحقيقي، نقتنع أنه لا يمكننا الامتناع عن هذا المنهج. في الواقع، يمكن أن نذهب أبعد من ذلك بالقول، أنّ المنهج المقارن هو نقطة الانطلاق الأساسية لمعظم النظريات التي ترد في العلوم السياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، المنهج المقارن هو ليس المفضل فحسب، بل والمطلوب في تلك الحالات التي ليس من الممكن اللجوء فيها إلى تقنيات تجريبية، أو عندما يكون عدد الملاحظات لا تسمح باستخدام التقنيات الإحصائية المستندة إلى أخذ العينات[5].

ولئن ميزت السياسة المقارنة العهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن دراستها الأكاديمية حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، وفي هذا الخصوص، هناك شبه إجماع على أن المرحلة التقليدية التي سبقت ظهور الثورة

---

[1] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.٠١، ٢٠٠٢، ص.٩٤.

[2] Paul Pennings & Hans Keman & Jan Kleinnijenhuis, **Doing Research in Political Science:** An Introduction to Comparative Methods and Statistics, *SAGE Publications Ltd*, Second Edition, 2006, P. 09.

[3] Ibid. P.10.

[4] **idem.** P. 11.

[5] **Ibid**, P.P. 11-12.

السلوكية كانت مرحلة غامضة في تاريخ حقل السياسة المقارنة، فالحكومات المقارنة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية[1] لم تكن أكثر من مجرد دراسة للحكومات الأجنبية بصورة أحادية غير مقارنة. لكن، مع بداية المرحلة السلوكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[2] تحولت السياسة المقارنة إلى حقل يركز على مقارنة الظاهرة السياسية في مجملها، لا الحكومات والمؤسسات الرسمية فحسب، فقد انصب الاهتمام على دراسة التغيير السياسي، طرقه، وسائله والعوامل المؤثرة فيه، كذلك انصرف الاهتمام إلى بيئة النظام السياسي سواء الداخلية أو الخارجية، خصوصا تأثير عامل التقليد والمحاكاة، بما في ذلك انتقال المؤسسات والأفكار والدساتير من أوروبا، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي إلى العالم، وبهذا، لم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية فحسب وإنما أصبحت تشمل كافة الدول بأنظمتها وتفاعلاتها السياسية المتعددة.

هذا الأثر الرجعي للسياسة المقارنة يوحي بأن الحقل أحرز تقدما كبيرا، فالمقارنات قد أنجزت الكثير وأنتجت كما هائلا من المعرفة بشأن السياسة في جميع أنحاء العالم[3]، على نحو باتت فيه السياسة المقارنة حقلا متخصصا مع أكبر نطاق واتساع من حيث الموضوع والمنهجية[4]، وفي منحنى جعل المقارنة تعرف بـ"محرك المعرفة" الأساسي في العمليات الفكرية الإنسانية[5].

وبالتالي، كانت هذه الإنتاجات والإنجازات العلمية الضخمة للمنهج المقارن في العلوم الاجتماعية والسياسية، دافعا لباحثي العلاقات الدولية على وجه العموم ودارسي السياسة الخارجية على وجه الخصوص، للاتجاه نحو توظيف هذا المنهج للتحليل والتفسير والتنبؤ بالسلوك الخارجي للوحدات الدولية، لكن السؤال المطروح هنا هو: **ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ كيف نقارن؟ ولماذا نقارن؟**.

٢ - السياسة الخارجية المقارنة: المفهوم والأهداف:

بشكل عام، وبعيدا عن إشكالية وضع مفهوم مستقر وموحد تعرّف السياسة الخارجية على أنها مجموعة التوجهات والبرامج والمواقف والسلوكيات التي تقوم بها دولة معينة في تعاملها مع العالم الخارجي بغية تحقيق أهداف محددة تحركها مجموع الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتلك الدولة.

---

[1] إن السياسة المقارنة ظهرت كحقل متميز في العلوم السياسية بالولايات المتحدة في أواخر القرن 19، ويعزى التطور اللاحق للحقل إلى حد كبير للبحوث المرتبطة مع جامعات الولايات المتحدة، في مقابل ذلك، إن تأثير الأوساط الأكاديمية الأميركية قد هبط بالتأكيد من درجة عالية في العقدين أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي الواقع، كانت السياسة المقارنة خلال أواخر القرن ٢٠ مشروع دولي حقيقي، لكن حتى الآن ظلت سيطرة المنح الدراسية المنتجة في الولايات المتحدة، من خلال العلماء الأمريكيين والمولودين في الخارج، والعلماء الذين دربتهم الولايات المتحدة حول العالم لا جدال فيها، فمعيار البحوث في السياسة المقارنة وضع بشكل أساسي في الولايات المتحدة، ومجمل القول، أن جزء كبير من قصة السياسة المقارنة كان، ولا يزال، مكتوب من قبل أولئك الذين يعملون و قد تم تدريبهم داخل أسوار الأكاديمية الأمريكية. للمزيد من التفاصيل أنظر في:

Gerardo L. Munck, "The Past and Present of Comparative Politics", **Working Paper #330**, USA: The Helen Kellogg Institute for International Studies, October 2006, P. 01.

[2] في هذه المرحلة ازدادت حاجة الإدارة الأمريكية لمعرفة الدول الأخرى، خصوصا مع انقسام العالم إلى معسكرين متواجهين، وظهور حركات ا لتحرر إلى جانب تيقن الإدارة الأمريكية أن لديها عدد قليل من علماء السياسة المتخصصين في هذه المناطق، كلها تطورات سياسية واقعية وأكاديمية تفاعلت وتمثلت في الثورة السلوكية على مستوى العلوم الاجتماعية والنتائج السياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية . للمزيد أنظر: نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص. ٩٧-٩٨.

[3] Gerardo L. Munck**, Op-Cit**, P. 21.

[4] خاصة وأن السياسة المقارنة اليوم تعتبر في فترة الهياج الفكري الحقيقي. للمزيد أنظر في:

S. Mumme, **Seminar: Comparative Politics**, Fall Semester 2007,P. 01.

[5] Gregory A. Raymond, **Course: POLS 31: Comparative Foreign Policy**, Spring 2007, P. 01.

وبالعودة إلى الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، نجدها تقوم على المقارنة بين السياسات الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة أو في فترة زمنية محددة لبيان مدى التقارب والتباعد في المواقف، كالمقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا في فترة الحرب الباردة. كما يمكن أن نقارن السياسة الخارجية لدولة واحدة بين فترة وأخرى لبيان مدى التغير الذي طرأ عليها[1]، كمقارنة السياسة الخارجية الجزائرية في فترة "الرئيس الراحل هواري بومدين" و"الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة". وقد تستخدم المقارنة في دراسة السياسة الخارجية لدولة معينة لكن تجاه دولتين أو منطقتين مختلفتين، كما هو الحال بالنسبة لمقارنة السياسة الأمريكية تجاه منطقتي الشرق الأوسط وآسيا المحيط الهادي.

في الواقع، كانت هناك بعض العوامل التي أسهمت في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، بالإمكان إيجازها في تطورين أساسيين، هما[2]:

١. التطورات الدولية التي حصلت في الستينات: فقد ساهم تزايد عدد الدول المستقلة في ظهور ما يسمى بديمقراطية العلاقات الدولية، بعد أن كانت هذه الأخيرة حكرا على الدول الأوروبية تقريبا و بعض الدول الأخرى، وهو ما فتح مجال الاهتمام لدراسة ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض. كما ساهم ازدياد الترابط بين الدول نتيجة الاعتماد المتبادل في مختلف الميادين في زيادة اندماج النظام الدولي، ونتيجة لكل هذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، وبالتالي، التأثير المتبادل، حكرا على المستوى الحكومي الرسمي، بل تجاوز ذلك لتشمل العلاقات والتأثير على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية وتركيبة الدول المعنية. هذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالسياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات نخبوية محددة في كل دولة.

٢. التطور العلمي: عرفت فترة الستينات تركيزا على الدراسة المقارنة في العلوم السياسية في مجال السياسة الداخلية تحديدا، ما ساهم لاحقا في الاهتمام بالدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، لعدة أسباب منها كمية المعلومات المتواجدة ولانعدام الفصل العملي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية -نتيجة التطور الأول- حيث صارت الأولى متأثرة بشكل كبير بالثانية.

وفي سياق الإجابة على السؤال المطروح: **لماذا نقارن في السياسة الخارجية؟** أو بالأحرى، ما الذي يمكن كسبه من دراسة السياسة الخارجية بشكل مقارن؟، يمكن القول أنه، إذا كان الهدف من تحليل السياسة الخارجية هو اكتساب المعرفة العامة المطبقة حول كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية، تثار هنا بعض الأسئلة الجوهرية المتمثلة -على سبيل المثال لا الحصر- في: **لماذا اتخذ القادة القرارات التي اتخذوها؟، لماذا تنخرط الدول في أنواع محددة من سلوكيات السياسة الخارجية؟**، وكذلك، لتقييم الفرص والقيود المطروحة من جانب النظام الدولي، **كيف يتم تحقيق هذا بأفضل طريقة؟**[3].

بناء على ذلك، فإن أنصار المقاربة المقارنة يعتبرون أن أحد الطرق لتطوير البحث التحليلي في السياسة الخارجية هو تبني المنهج المقارن، فللمقارنة استخداماتها ومناهجها، التي عند تجريبها بشكل صحيح توفر الأرضية المقنعة بمصداقيتها. وفي هذا السياق، يحدد "مايكل هاس Michael Haas" أربعة أهداف متكاملة فيما بينها للتحليل المقارن في السياسة الخارجية، هي:

١٠. إنتاج وصف منطقي وأكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية، من خلال صياغة التفاصيل وإتمام صورة الأحداث، الاتجاهات والعمليات.

---

[1] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨، ص. ٢٤٧.

[2] ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط.٠١، ١٩٨٥، ص.ص. ١٩٢-١٩٣.

[3] Marijke Breuning, **Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction**, New York: Palgrave Macmillan, First Published, 2007, P. 16.

٠٢. تمكّن المقارنة من إنتاج رؤية واضحة في العلاقات الارتباطية أو السببية، ذلك أن دراسة عدد من الأحداث القابلة للمقارنة، بإمكانها تحديد التشابهات والاختلافات التي تساعد على اختبار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث أو أسبابها. وبهذا، فالمقارنة يمكن أن تقترح أنّ الديكتاتوريات تميل نحو إنتاج أسلوب معين في سلوك الدولة الخارجي، وكذلك بالنسبة للديمقراطيات لكن بأسلوب مغاير[1]. فعلى سبيل المثال، يمكن على الأقل الافتراض، بأنّ بعض من نفس الأسباب وراء سياسة خارجية روسيا العظمى خلال عهد "كاترين الثانية Catherine II" في القرن الثامن عشر، قد كان لها تأثير على توجهات السياسة الخارجية الروسية خلال عهد "ديمتري ميدفيديف Dmitri Medvedev" في القرن الحادي والعشرين، وبعض من نفس دوافع صراع الهند على الحدود مع الصين يمكن ربما العثور عليها في قرار الأرجنتين لبدء الحرب مع بريطانيا العظمى، وبعض من نفس العوامل التي تؤثر على السياسة النووية لفرنسا هي مفيدة لفهم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه السنغال وموريتانيا[2].

٠٣. بإمكان المقارنة تقديم أرضية للتنبؤ من خلال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالمخرجات المتوقعة[3]. إذ هناك قدرا لا بأس به من الأدلة تشير إلى أن القادة يستخدمون القياسات (المقارنات) عندما يحاولون وضع معنى لحالة السياسة الخارجية التي تتطلب قرارا[4]. فالملاحظة لوحدها يتم استخدامها للتنبؤ بالآخر عندما تكون هناك مقارنة أقرب (أو أعمق)، لكن، استخدام ملاحظات إضافية قد يساعد على تقييم ما إذا كانت التوقعات "نفس الفعل، نفس النتيجة" ستكون مبررة. ملاحظات إضافية، على وجه الخصوص، يمكن في كثير من الأحيان أن تساعد على تحديد إلى أي درجة مشكلة حالية هي فعلا مشابهة لواحدة وقعت في الماضي، فهي تساعد صناع القرار على إعادة النظر بشكل حدسي في الدروس التي تعلّموها من التجارب السابقة، ومثل إعادة النظر هذه يمكن أن تحرك صناع القرار إلى ما بعد مقارنات بسيطة لفهم أكثر معمم للأزمات من الناحية المثالية، وفهم أفضل لكيفية إدارة أفضل لأزمة معينة واقعيا.

فما يهدف إليه محللي السياسة الخارجية المقارنة هو: الوصول إلى المعرفة المعممة التي يمكن أن تُعزّز بفهمنا لأوجه الشبه والاختلاف بين أحداث السياسة الخارجية، الأمر الذي قد يساعد مثلا لا حصرا على توجيه صناع قرار السياسة الخارجية في الدولة، بحيث لا يتعثرون في الحرب عندما يرغبون في الحفاظ على السلام، أو تمكينهم من فهم شخصيات القادة الآخرين كسبيل لتسيير المفاوضات المنتجة وزيادة احتمالات النتائج المرجوة[5].

---

[1] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص. ٢٤٥-٢٤٦.

[2] Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Ryan K. Beasley, **Op-Cit**, P.P. 04-05.

[3] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٤٦.

[4] بيد أنه، ومن وجهة نظر علمية، مثل هذه المقارنات يمكن أن تكون إلى حد بعيد إشكالية، ذلك أن معظم صانعي قرار السياسة الخارجية ومراقبيها يدركون حدسيا الأزمة عند أول حدوثها، ومع ذلك، فأحد مهام تحليل السياسة الخارجية هو تجاوز المعرفة البديهية إلى المعرفة الصريحة، لأن صنع المعرفة الصريحة يساعدنا على فحص افتراضاتنا والتشكيك في الدروس التي استخلصناها من تجاربنا، فما يرمي تحليل السياسة الخارجية إلى القيام به هو : التباين والمقارنة بشكل منهجي. فعلى الرغم من أن صناع القرار يستمدون المعرفة من تجاربهم، إلا أنهم غالبا ما يفسرون الدروس تفسيرا ضيقا، يفشل في إعادة النظر في ردود الفعل، ويقارنون الأزمات السابقة والحالية بشكل سطحي فقط . وفقا لهذا الطرح القادة قد يجعلون القياس (المقارنات) على أساس قواسم مشتركة سطحية، في حين يتجاهلون اختلافات معنوية كبيرة بين الحالات. للمزيد أنظر في: Marijke Breuning, **Op-Cit,** P. 16.

[5] **Ibid**, P. 17

٠٤. المقارنة -كما سبق الذكر- تحمل عنصر الوصف، لكن هذا لا يعني أنها تسعى إلى تعريف ما هي الحالة فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتحدد ما يجب أن تكون عليه الحالة[1]. فعضوية الجزائر مثلا في جامعة الدول العربية لم تكن تأكيدا على أن الجزائر دولة عربية فقط، وإنما "العروبة" كذلك يجب أن تكون أحد الأهداف الكبرى في سياستها الخارجية.

هذا وتتجلى أهمية الدراسة المقارنة في كونها تزيد من الفهم والاستيعاب لسياسة خارجية دولة معينة، بحيث تتيح لنا تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية ما، وتدحض التفسيرات الأحادية العقائدية للسياسة الخارجية، كما تلقي الضوء على ترتيب عناصر التأثير من حيث وزنها في حالات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك إنها تساهم في استخدام عناصر التشابه وعناصر الاختلاف في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للوحدات الدولية[2].

الخاتمة:

مجمل القول في هذا الخصوص، أن الدراسات المقارنة قد احتلت مكانة على درجة عالية من الأهمية والحيوية في مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، وإن بدى الاهتمام حديثا بالتحليل المقارن لظاهرة السياسة الخارجية، إلاّ أن دراسة وتحليل السلوكيات والمواقف والأفعال الدولية بشكل مقارن ومنهجي كما ترى "ماريك برونينغ Marijke Breuning"، لديه القدرة على إنتاج المعرفة المعممة التي لها فائدة أكثر بكثير من مجرد معرفة الوقائع التاريخية، ذلك أن الفهم المنهجي لأحداث السياسة الخارجية المتشابهة أو المختلفة بإمكانه على الأقل مساعدة صناع القرار لصياغة ردود الفعل الملائمة والعقلانية[3].

---

[1] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٤٦.

[2] ناصيف يوسف حتّي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٩٢.

[3] Marijke Breuning, **Op-Cit**, P. 17.